الأمم المتحدة S/2008/249

مجلس الأمن

Distr.: General
14 April 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٨، عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التطورات في دارفور، وعن التقدم المحرز في تنفيذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وحالة العملية السياسية.

ثانيا – وقف إطلاق النار والحالة على أرض الواقع في دارفور

ألف – الحالة الأمنية

٢ – كانت الحالة الأمنية في دارفور في غاية التقلب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في ولاية غرب دارفور. فقد تجددت التوترات بين تشاد والسودان في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عندما شنت حركة التمرد المعروفة باسم ”حركة العدل والمساواة“ هجوما على القوات المسلحة السودانية في غرب دارفور. وسيطرت الحركة أثناء القتال على سرف جداد وسربة وصليعة، التي تقع في الممر الشمالي من غرب دارفور، وهددت بالهجوم على الجنينة. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كانت القوات المسلحة السودانية قد حشدت قوة كبيرة، بما في ذلك الطائرات الهجومية، وبدأت تسترد المواقع التي سيطرت عليها الحركة. وفي ١٢ و ٢٤ كانون الثاني/يناير، هجمت القوات المسلحة السودانية على سرف جداد.

٣ – وأبلغت وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بوقوع حوالي ١١٥ حالة وفاة خلال الزيارات التي قامت بها للمنطقة في أعقاب الهجوم. وفي ٨ و ٩ شباط/فبراير، تحركت

القوات المسلحة السودانية شمالا للهجوم على سربة وصليعة، مرغمة الحركة على التقهقر إلى جبل مون. وأدت أعمال حركة العدل والمساواة والقوات المسلحة السودانية إلى تشريد آلاف المدنيين، سواء داخل السودان أو إلى تشاد. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت القوات المسلحة السودانية لا تزال تشتبك مع الحركة وعناصر حركة/جيش تحرير السودان في جبل مون وحوله. وفي ١٩ آذار/مارس، ذكرت التقارير أن الحركة نصبت كمينا لقافلة للقوات المسلحة السودانية على بعد ٦٥ كيلومترا إلى الشمال من الجنينة في غرب دارفور، مما أدى إلى مقتل ١٩ جنديا حكوميا. وسجلت التقارير خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس تحرك العديد من القوافل العسكرية للقوات المسلحة السودانية من جنوب وشمال دارفور في اتجاه الجنينة في غرب دارفور.

٤ - وشنت الجماعات المعارضة المسلحة التشادية هجوما فاشلا على نجامينا في ٢٩ كانون الثاني/يناير انطلاقا من قاعدتها في المنطقة الواقعة جنوب الجنينة. وبعد محاولة الهجوم على نجامينا، أوردت التقارير أن أعدادا كبيرة من الجماعات المسلحة التشادية عادت إلى غرب دارفور لإعادة الإمداد. وليس من المستبعد أن يُشن هجوم آخر داخل تشاد.

٥ - كما حدثت أعمال قتال فيما بين الفصائل المتمردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أفادت التقارير بوقوع قتال عنيف في شروم الواقعة على مسافة ٨٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من نيالا في جنوب دارفور، في ١٩ آذار/مارس، بين عناصر حركة/جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة. وأُفيدَ بأن تسعة أشخاص لقوا مصرعهم في القتال.

باء - الهجوم على قافلة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٦ - قوبلت العملية المختلطة بالتحدي تقريبا فور نقل السلطة إليها من البعثة الأفريقية في السودان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، إذ أطلقت القوات المسلحة السودانية النار على أول قافلة لإعادة الإمداد تابعة للعملية المختلطة في ٧ كانون الثاني/يناير، على بعد كيلومترين من الطينة في شمال دارفور. وجُرح سائق مدني عندما أُصيبت ناقلة الوقود التي كان يقودها بقنبلة صاروخية. ولم ترُد وحدة حراسة القافلة على النيران.

٧ - وبناء على توجيه من قائد قوة العملية المختلطة، أُجري استعراض للتحقيق في أسباب الهجوم. وتوصل الاستعراض إلى أن الهجوم لم يسبقه استفزاز، رغم أن القافلة كانت تتنقل بعد حلول الظلام بسبب التأخير الذي سببته أعطال المركبات. واحتجت العملية المختلطة على الهجوم وطلبت ضمانات من الحكومة بعدم تكرار مثل هذا الحادث. وواصلت العملية المختلطة تسيير قوافل إعادة الإمداد في دارفور دون وقوع أي حادث.

جيم – أنشطة العملية المختلطة

٨ – على الرغم مما واجهته العملية المختلطة من صعوبات في الحصول على الإذن بدخول المناطق المتضررة من القتال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد تصدت لحالة عدم الاستقرار في غرب دارفور عن طريق زيادة حضور دورياته في الممر الشمالي من الولاية، وعُدلت الخطط لنشر وحدة دائمة في أقرب وقت ممكن. وفي أعقاب زيارة قام بها الممثل الخاص المشترك ونائب قائد القوة ومفوض الشرطة إلى صليعة في ٢٦ شباط/فبراير، تُسير دوريات عسكرية ودوريات شرطة بالمركبات من كلبس والجنينة على أساس منتظم في الممر الشمالي من غرب دارفور. وتستمر الاتصالات بالقوات المسلحة السودانية في المنطقة، وأجرت الدوريات بعض الاتصالات مع قيادة حركة العدل والمساواة قرب جبل مون. وفي ١٩ آذار/مارس، قام نائب الممثل الخاص المشترك ورئيس هيئة الأركان العسكرية بزيارة إلى صليعة من أجل استكشاف خيارات نشر العملية المختلطة في المنطقة على أساس أكثر دواما.

٩ – ولا تزال الحالة في غرب دارفور تشكل مصدر قلق بالغ للعملية المختلطة، ويجري تنفيذ خطط لتعزيز منطقة كلبس بفصيلة إضافية. كما تخطط العملية المختلطة لنشر ما لا يقل عن سرية واحدة (١٢٠ جنديا) مع مفرزة شرطة (٣٠ فردا) في صليعة، من أجل توفير حضور دائم، ورصد أنشطة القوات المسلحة السودانية وتحركات المتمردين والإبلاغ عنها، وتيسير العودة الطوعية للمدنيين المشردين. وتعتمد هذه الخطط إلى حد كبير على قدرات الدعم اللوجستي، بما في ذلك الوقت المطلوب لبناء أماكن الإقامة. وتعتزم العملية المختلطة وضع كتيبة جديدة في موقعين في كلبس وفي معسكر جديد في صليعة في خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، باعتبار ذلك تدبيرا أكثر دواما، بحيث يشمل نطاق العمليات مجمل منطقة جبل مون.

١٠ – واتخذت العملية المختلطة أيضا تدابير لتحسين بنيتها الأساسية الدفاعية. فقامت على وجه الخصوص، بتعزيز المحيط الهادئ لكل موقع من مواقع انتشارها، عن طريق إقامة المتاريس وجدران ”هسكو باستيون“، وتشييد أبراج المراقبة، وإنشاء نظم خنادق، وإضاءة محيط القواعد بالأضواء الغامرة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم العملية المختلطة تزويد جميع القواعد بنصف كتيبة على الأقل من أجل تحسين حماية القوة وجعل نسبة أعلى من القوات متاحة للقيام بالعمليات الاستباقية.

١١ – وقامت العملية المختلطة بزيادة ملحوظة في دورياتها في جميع أنحاء دارفور، وكانت شبه معدومة عند نقل السلطة. وفي كانون الثاني/يناير، نفذت شرطة العملية المختلطة خطة من ثلاث مراحل لتنظيم دوريات في مخيمات المشردين داخليا. ووسع كل من العنصر

العسكري وعنصر الشرطة نطاق دوريات بناء الثقة، والتي تغطي الآن أكثر من ٨٠ في المائة من مخيمات المشردين داخليا في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، مُددت فترات الدوريات لتستمر من الساعة ٨/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ يوميا في جميع المواقع تقريبا. والهدف من تعزيز الدوريات هو إرساء الطمأنينة والثقة مع الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي، وتعزيز التعاون والتنسيق بين شرطة الأمم المتحدة ونظيراتها في الحكومة والحركات.

١٢ - وحدد مفوض الشرطة ضمن الأنشطة ذات الأولوية لشرطة العملية المختلطة مواصلة العمل بروح المبادرة مع المشردين داخليا والمجتمعات المحلية والسلطات الحكومية. وفي هذا الصدد، شدد بوجه خاص على القيام بدوريات في مخيمات المشردين داخليا في جميع القطاعات الثلاثة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، وعلى تعزيز وجود الشرطة استنادا إلى خطة التنفيذ ذات المراحل الثلاث. وتقوم العملية المختلطة أيضا بإنشاء مكاتب للمرأة وبرامج مساهمة المجتمع المحلي في أعمال الشرطة في مخيمات المشردين داخليا. وفي هذا السياق، أُنشئت لجنة حكومية مشتركة لقوات الشرطة معنية بمكافحة الجريمة، ولجنة حكومية مشتركة معنية بمكافحة العنف ضد المرأة والطفل، في جنوب دارفور في شباط/فبراير. وتضم هاتان اللجنتان ممثلين عن العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة والسلطات السودانية. وقد تمكن العنصر الإعلامي للعملية المختلطة في أول إحاطة صحفية له جرت يوم ١٣ آذار/مارس من أن ينقل بعضا من هذه التطورات الإيجابية إلى الصحافة الوطنية والدولية، مع تسليط الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها العملية المختلطة.

ثالثا - الحالة الإنسانية

١٣ - أوقعت العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة السودانية والميليشيات في الممر الشمالي لغرب دارفور خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨ عشرات القتلى بين المدنيين وسببت تشريد ما يقدّر بـ ٠٠٠ ٦٠ شخص. كما ألحقت أضرارا بالغة بالمنشآت المدنية كالعيادات الطبية ونقاط توزيع المياه والمساكن وسائر البنى التحتية. وقُتل خلال أعمال القتال هذه أحد المواطنين العاملين في مجال تقديم المعونة ومرشدان اجتماعيان. وخلال الهجمات التي شنتها القوات المسلحة السودانية والميليشيات، تعرضت مجمّعات ومراكز تقديم المعونة الإنسانية للنهب و/أو التدمير بصورة منتظمة. وبحلول نهاية آذار/مارس، كان آلاف الأشخاص قد عادوا إلى مسقط رأسهم، وخصوصا في أبو سروج وسيربا، لكن ظل الكثير منهم في عداد المشردين.

١٤ - ولا يزال انعدام الأمن والقيود التي يفرضها أطراف النزاع والتقييدات المفروضة جراء ذلك على استخدام العتاد الجوي، تعيق وصول المساعدات الإنسانية. وألحقت القيود

الصارمة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في الممر الشمالي لغرب دارفور خلال الأربعين يوما الأولى من السنة أضرارا فادحة بالعمليات الإنسانية وكان لها أثر سلبي بالغ على المدنيين في المنطقة الذين يعوّلون على المساعدات التي تقدّمها المنظمات الإنسانية. ولا يزال آلاف المدنيين على طول الحدود مع تشاد يعيشون في الوقت الحاضر في حالة هشة للغاية، معظمهم خارج متناول مقدّمي المساعدات الإنسانية. كما شكل وجود قوات المعارضة التشادية في دارفور والنزاع عبر الحدود عائقا كبيرا أمام وصول المساعدات الإنسانية إلى أماكن أخرى في دارفور. وفي تطور إيجابي للوضع، رُفعت في أواسط كانون الثاني/يناير القيود التي كانت الحكومة فرضتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على وصول هذه المساعدات إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون حول كتوم في شمال دارفور، الأمر الذي أتاح استئناف توزيع الأغذية لـ ٠٠٠ ١٤٠ شخص متضرر من النزاع في المنطقة.

١٥ - وإضافة إلى ذلك، شنّت حركات المتمردين أيضا عمليات عسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٧ كانون الثاني/يناير، هاجمت حركة العدل والمساواة مركز الشرطة في سرف جداد في غرب دارفور، مما أرغم أفراد الشرطة السودانية على الانسحاب من القرية. وفي شمال دارفور، قامت مجموعة يُشتبه في كونها منشقة عن حركة/جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي بمهاجمة مركز الشرطة في كيليماندو في أواخر كانون الثاني/يناير فقتلت اثنين من أفراد الشرطة فيه ومدنيا (سجينا في زنزانة المركز). وفي غرب دارفور، مضى أعضاء من حركة القوى الشعبية للحقوق والديمقراطية، وهي مجموعة مسلحة تزعم أنها مخوّلة سلطة إنفاذ القانون بموجب اتفاق موقّع مع السلطات الحكومية، في ارتكاب انتهاكات منتظمة لحقوق سكان مستيري.

١٦ - وظل القتال بين أطراف النزاع وكذلك الصراع القبلي المتواصل في أنحاء أخرى من دارفور سبباً في تشرد أعداد كبيرة من السكان خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨. أما هذا العام فقد زاد عدد المشردين الجدد في أنحاء دارفور حتى الآن على ٠٠٠ ٩٠ شخص. وأغلقت الحكومة أبواب مخيم السلام في جنوب دارفور في وجه النازحين الجدد في شباط/فبراير بعد أن ارتفع عدد سكانه من ٠٠٠ ٣٧ نسمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٠٠٠ ٥٠ نسمة. وعلاوة على ذلك، تشير التقارير إلى توافد عائلات تعاني من نقص الأغذية إلى مخيمات المشردين داخليا على أمل الحصول على مساعدات فيها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة اكتظاظ تلك المخيمات وتردي الظروف فيها. وتشير عمليات التقييم بعد جني المحاصيل التي اختُتمت مؤخرا في دارفور إلى أنّ إنتاج الحبوب انخفض بشكل ملموس عما كان عليه في الموسم الفائت، ولذا يُخشى أن يصبح من

الضروري توزيع المساعدات الغذائية على السكان المتضررين بسبب النزاع قبل الأوان المقرر لتوزيعها.

١٧ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، وافقت الحكومة على تمديد الوقف الاختياري للقيود المفروضة على العمليات الإنسانية في دارفور حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتبنّت الحكومة بوضوح في بيانها نص وروح بلاغ عام ٢٠٠٧ المشترك، الذي يدعو بشكل قاطع إلى تيسير العمليات الإنسانية في دارفور. وفي ضوء التمديد الأخير للوقف الاختياري، أتاحت اللجنة السودانية للشؤون الإنسانية أيضا فترة انتقالية طولها شهر واحد لتمكين المنظمات غير الحكومية من تجديد تصاريحها في الخرطوم. واجتمعت اللجنة الرفيعة المستوى واللجنة التقنية الثلاثية المشتركة التابعة لها على نحو منتظم لمواصلة المتابعة الدقيقة لتنفيذ البلاغ المشترك.

١٨ - كما أنّ الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وممتلكاتهم لا تزال تعيق العمليات الإنسانية في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختُطفت ٧٣ مركبة منها ثلاث مركبات تابعة للعملية المختلطة و ٤٥ شاحنة مؤجرة لبرنامج الأغذية العالمي. ولا يزال ثلاثة وعشرون من السائقين الذين اختطفت شاحناتهم مفقودين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقتحم مسلحون ١٨ مرفقا مخصصا للمساعدات الإنسانية، منها أربعة مجمّعات للمساعدة الإنسانية تعرضت لنهب وتدمير منتظمين خلال الهجوم العسكري الذي شنته القوات المسلحة السودانية في غرب دارفور.

١٩ - ورغم الجهود التي تبذلها الجهات الإنسانية، لا يزال سوء التغذية في أوساط الأطفال الذين هم دون سن الخامسة في العديد من مناطق دارفور أعلى بكثير من مستوى الطوارئ البالغ ١٥ في المائة من السكان.

٢٠ - ونتيجة لانعدام الأمن وللهجمات التي يبدو أنها تستهدف العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، واجه برنامج الأغذية العالمي صعوبات متزايدة في إيصال المساعدات الغذائية إلى أصحابها في دارفور في وقت تتخذ فيه جميع الوكالات استعداداتها لإيصال المساعدة الغوثية قبل حلول فصل الأمطار. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدّم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لما يقارب ٢,١ مليون شخص في دارفور.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

٢١ - نتج عن الحملة العسكرية التي شنتها حكومة السودان مؤخرا لإخراج الفصائل غير الموقعة للاتفاق من غرب دارفور، أعمال قتل عشوائي في أوساط المدنيين وانتهاكات خطيرة

أخرى لحقوق الإنسان ضدهم. وقامت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان بزيارة قرية أبو سروج في ٥ آذار/مارس وتلقت تقارير عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال الهجمات. وطالبت بإجراء تحقيق فوري لتحديد المسؤولين عن هذه الهجمات وإحالتهم إلى العدالة.

٢٢ - وإضافة إلى ذلك، ظل عدد حالات العنف الجنسي والجنساني في مخيمات المشردين داخليا وما حولها مرتفعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي كانون الثاني/يناير وحده، اغتُصبت ثماني مشردات داخليا على الأقل، بينهن فتاة في الثانية عشرة من العمر، في أربعة حوادث منفصلة في جنوب دارفور. وفي غرب دارفور، أفيد باغتصاب ثلاث مشردات داخليا أمام أقربائهن في حوادث منفصلة في شباط/فبراير. وفي زالنجي، قام رجل مسلح بضرب واغتصاب فتاة في الخامسة عشرة من العمر من مخيم حِصاحَيصا للمشردين داخليا، وفي قريضة بجنوب دارفور، اغتصب رجل مسلح مشردة داخليا في الثالثة عشرة من العمر عندما خرجت لجمع الحطب. وفي حادث واحد في قرية ثور بغرب دارفور، أفاد أكثر من ٢٠ امرأة بأنهن تعرضن لاعتداءات جنسية من قبل أفراد في الشرطة والأجهزة الأمنية الحكومية الأخرى خلال عملية نفذت في أوائل كانون الثاني/يناير للبحث عمن يشتبه في أنهم قطاع طرق.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أخضعت حركة القوى الشعبية للحقوق والديمقراطية العديد من سكان مستيري بغرب دارفور لعمليات احتجاز وتعذيب وسوء معاملة غير مشروعة لاشتباهها في قيامهم بخرق القانون. وفي الوقت نفسه، أفيد بأن بعض أعضاء الحركة السابقين الذين فرّوا من صفوفها قد ألقي القبض عليهم وأعدموا بإجراءات موجزة.

٢٤ - وفي تطور إيجابي، أعلن حاكم شمال دارفور الحظر الفوري لختان الإناث في الولاية، وذلك أثناء الاحتفال باليوم الدولي للمرأة هذه السنة. ودعا المجلس التشريعي في الولاية إلى سن قانون يدعم هذا الحظر.

خامسا - نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٢٥ - في ما يتعلق بالنشر الجاري للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تقتضي الفقرة ٥ من القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) أن تنتقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، من أجل بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة

والقوام الكامل للقوات في أقرب وقت ممكن. ووفقا لهذا المطلب، تولت العملية المختلطة السلطة من البعثة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر. وفي حين اتخذت بعض الخطوات لزيادة القدرة التشغيلية للعملية المختلطة وقوام قوتها، أعيق نشر القوات في دارفور بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والمتطلبات المرتبطة بها لمواءمة المفهوم العسكري للعمليات، والتحديات اللوجستية، ومدى تأهب العديد من البلدان المساهمة بقوات لنشر قواتها، والمناقشات الجارية مع الحكومة بشأن تشكيل القوة، واستمرار العقبات البيروقراطية التي تفرضها الحكومة.

٢٦ - وفي ٢٦ آذار/مارس، كان القوام الكلي للعملية المختلطة يبلغ قرابة ٦٠٠ ١٠ فرد. ويشمل هذا العدد زهاء ٢٠٠ ٩ فرد من القوات النظامية، ومنهم ما يقرب من ٥٠٠ ٧ من الأفراد العسكريين، و ٦٠٠ ١ من أفراد الشرطة ووحدة شرطة مشكلة واحدة، وزهاء ١٤٠٠ مدني.

٢٧ - وخلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٨، كانت عمليات الانتشار الإضافية الوحيدة في العملية المختلطة هي التي قامت بها المفرزة المتقدمة التابعة لسرية الهندسة المتعددة المهام من الصين ووحدة الشرطة المشكلة من بنغلاديش. ويتوقع وصول القوام الرئيسي لسرية الهندسة الصينية ومعداته إلى دارفور في نيسان/أبريل.

٢٨ - وبدأت سرية هندسة متعددة المهام، ووحدة نقل متوسطة وسرية إشارة من مصر، كان من المزمع أن تنتشر في وقت سابق كجزء من مجموعة تدابير الدعم القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، في الانتشار في آذار/مارس مع وصول معداتها. وفي حين وصل جزء من المعدات إلى دارفور، لا يزال جزء كبير منها لم يغادر بورسودان. ويتوقع أن يصل أفراد السرايا الثلاث في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ووصلت أيضا المعدات والمركبات التابعة للسرية اللوجستية المتعددة المهام البنغلاديشية، والمستشفى النيجيري من المستوى الثاني إلى السودان ويتوقع وصولها إلى نيالا والجنينة على التوالي في نيسان/أبريل، وسيصل أفرادهما بعد ذلك في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢٩ - وفي غضون ذلك، ونظرا للتغير السريع في البيئة الأمنية، وخاصة في غرب دارفور، فضلا عن الحاجة إلى كفالة وجود قوة العملية المختلطة في كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والحركة، أجرى قائد القوة استعراضا تكتيكيا لمواقع الانتشار وتوزيع البلدان المساهمة بقوات في أنحاء دارفور. وعلى هذا الأساس، خلص قائد القوة إلى أن عملية إعادة توزيع محدودة لقوات بعض الدول المساهمة في مواقع مختلفة داخل دارفور ستكون ذات فائدة كبيرة بالنسبة لأهداف القوة، ومن شأنها أن تسمح بالاستفادة إلى أقصى حد من

الموارد المحدودة المتاحة لها حاليا، وتعزز يد البعثة في جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

٣٠ - وشرعت إدارة عمليات حفظ السلام في إجراء مناقشات مع بعض البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة لمناقشة مدى استعدادها للنظر في الانتشار إلى مواقع أخرى غير تلك المتوخاة أصلا. وفي حين يرجح أن تسفر إعادة توزيع قوات البلدان المساهمة عن شيء من التأخير في الانتشار بالنسبة لعدد محدود من البلدان المساهمة بقوات، سيكون لهذه العملية في نهاية المطاف أثر إيجابي كبير على المستويين التكتيكي والاستراتيجي.

٣١ - وفي حين يمضي نشر الوحدات من مجموعة تدابير الدعم القوي قدما، ستتمثل أولوية أخرى قصيرة الأجل في نشر الكتيبتين الأولين للعملية المختلطة من مصر وإثيوبيا. ويتوقع أن يصل أفراد المفرزة المتقدمة للكتيبة المصرية في نيسان/أبريل، وأن يصل الجزء الرئيسي في أيار/مايو ٢٠٠٨. وسيتيح هذا قوة دفع عملياتية هامة للعملية المختلطة لأنها ستكون أول زيادة هامة في قدرات قوة المشاة منذ نقل السلطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٣٢ - ويتوقع وصول معدات وأفراد المفرزة المتقدمة لكتيبة المشاة الإثيوبية جوا إلى الفاشر في نيسان/أبريل. ومن المتوقع أن تصل المعدات الخاصة بالجزء الرئيسي إلى السودان في نيسان/أبريل وإلى دارفور في أوائل أيار/مايو، وسيصل الأفراد في أيار/مايو ٢٠٠٨. وستنتشر الكتيبة الأثيوبية مع وحدة لوجيستية متعددة المهام وسرية نقل وسرية استطلاع مشاة أثيوبية.

٣٣ - وكما هو مبين في تقرير الثلاثين يوماً السابق، ناقشت مسألة نشر العملية المختلطة مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير في داكار على هامش مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في مطلع آذار/مارس. وخلال اجتماعنا، اتفقنا على أن تقبل العملية المختلطة كتيبة إضافية من مصر وأخرى من إثيوبيا، وسنعمل بعدها على الإسراع في نشر الوحدتين التايلندية والنيبالية.

٣٤ - كما أوضح قائد القوة أهمية وأولوية جعل الكتائب العشر الحالية التابعة للعملية المختلطة متوافقة مع معايير الأمم المتحدة من حيث عدد القوات وقدرات الاكتفاء الذاتي. وفي حين أن البلدان المساهمة بقوات تستطيع جلب العدد المطلوب من القوات، يجد العديد منها صعوبة في الحصول على المعدات اللازمة. وقد تطوعت دول مانحة لتقديم المعدات والتدريب والدعم اللازم لرفع مستوى الكتائب إلى المستوى الملائم، وخاصة من حيث زيادة قدرتها على القيام بدوريات موسعة. ولا بد أن تصل هذه الكتائب إلى دارفور بعد أن تكون

قد تدربت تدريبا كافيا وأصبحت تتمتع بدرجة كاملة من الاكتفاء الذاتي بحيث تسهم بقيمة مضافة في البعثة دون إرهاق قدرات الدعم فيها.

٣٥ - ولا تزال القوة تفتقر إلى عدد من القدرات الهامة وهي: ثلاث وحدات طائرات مروحية متوسطة للخدمات، ووحدة استطلاع جوي، ووحدة نقل متوسطة، ووحدة نقل ثقيلة، ووحدة لوجستية متعددة المهام. وتجري تحضيرات ما قبل نشر الطائرات المروحية التكتيكية الخفيفة المقدمة من إثيوبيا. إلا أن ذلك التعهد لم يف بالشرط تماما، ولا يزال البحث جاريا للحصول على أربع مروحيات تكتيكية إضافية. وتعد هذه المروحيات أساسية نظرا لقدرتها على توفير حماية للقوة والعمل كقوة رادعة. إن قدرة الاستطلاع الجوي أمر في غاية الأهمية للقيام بالمراقبة، ورصد الأحداث والتحقق منها على الأرض. ويقوم المهندسون العسكريون بدور حاسم في توسيع مخيمات العملية المختلطة، وخاصة في المناطق النائية، وصيانة طرق الإمداد الرئيسية. وتعد الوحدة اللوجستية ووحدة النقل ضروريتين لدعم القوة في بيئة عمل شديدة الصعوبة في دارفور.

٣٦ - وعلى الأرض، فإن التحديات الأساسية التي تواجه العنصر العسكري للعملية المختلطة تتمثل في كفالة قدرات الاكتفاء الذاتي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا والقوات الوافدة؛ وفي إنشاء عملية لوجستية قوية لإعادة الإمداد ونظام صيانة؛ وزيادة الناتج التشغيلي باستخدام الموارد الحالية؛ وتحسين الإجراءات الإدارية من أجل ضمان أن تحظى القوات بالدعم الملائم؛ والاستفادة من ترتيبات الاتصال القائمة على جميع المستويات مع الحكومة والقوات المسلحة السودانية وجميع الحركات، وإضفاء الطابع الرسمي على هذا من خلال لجنة وقف إطلاق النار؛ والحصول على الأرض، وبناء عدد من القواعد الجديدة وتوسيع معظم القواعد القائمة لاستيعاب ودعم نصف كتيبة مع عناصر الدعم (بما في ذلك في بعض الحالات وحدات الشرطة المشكلة التابعة للعملية المختلطة) والمدنيين في كل موقع. وفيما يتعلق بمشاورات البعثة مع الحكومة للحصول على الأرض التي طلبناها، قُدمت لنا أرض في الجنينة ستبني عليها البعثة معسكرا كبيرا لقطاع غرب دارفور. إلا أننا لم نحصل حتى الآن على الأرض في صليعة التي تقع في الممر الشمالي للولاية. ومن الأمور الحاسمة أن تحصل البعثة على قطعة الأرض بأسرع وقت ممكن لكي تتمكن العملية المختلطة من الاستجابة بصورة كافية لتطورات الأوضاع في المنطقة.

٣٧ - وأجرت إندونيسيا والسنغال ومصر ونيبال ونيجيريا جولات استطلاعية لوحدات الشرطة المشكلة. وقد أجريت جولات تسبق عملية النشر لتفقد وحدات من إندونيسيا ومصر ونيبال، ومن المقرر إجراء زيارات إضافية إلى السنغال ونيجيريا في نيسان/أبريل.

ووصلت معدات وحدة الشرطة المشكلة النيبالية إلى بورسودان في ١٨ شباط/فبراير وسيُنشر القوام الرئيسي للوحدة حال وصول المعدات إلى نيالا. ومن المقدر أن تنتشر خمس وحدات شرطة مشكلة في دارفور في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٣٨ - ورغم أن الحكومة وافقت من حيث المبدأ على حق العملية المختلطة في القيام برحلات جوية ليلية، فهي لا تزال تعيق عمليات البعثة عن طريق تقييد ساعات الطيران. وقالت الحكومة إن المطارات لا تملك القدرة الكافية للقيام برحلات جوية ليلية، ولذلك قررت أنه يجب أن تجري العملية المختلطة رحلات جوية ليلية محدودة. وفي ذلك الصدد، انتهت عمليات المسح التقني والمخططات لبناء مطارات الأمم المتحدة المخطط لها في الفاشر ونيالا والجنينة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والخطط جارية للبدء في عملية البناء في وقت قريب. لكن في الوقت نفسه، من المهم أن يسمح للعملية المختلطة بإجراء الرحلات الليلية التي تعد بالغة الأهمية بالنسبة لعملياتها.

٣٩ - أما في ما يتعلق ببناء مواقع العملية المختلطة وتقديم الخدمات لها، فقد أرسلت جميع أوامر المهام إلى المقاول في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨. وتشمل أوامر المهام مشاريع البناء في نيالا والفاشر والجنينة وزالنجي. وهي تشمل أيضا بناء مستشفى من المستوى الأول، ومستشفى من المستوى الثالث ومستودعا طبيا، ومعسكرا كبيرا، ومعسكرات عبور تتسع لـ ١ ٢٥٠ رجل و ٢٠٠ رجل فضلا عن توصيل التيار الكهربائي إلى المعسكرات.

سادسا - الترتيبات المالية

٤٠ - أذنت الجمعية العامة بموجب قراراها ٦٢/٢٣٢ بإنشاء حساب خاص للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، واعتمدت مبلغ ٢٧٥,٧ ١ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أي ما يعادل ١٠٦,٣ ملايين دولار شهريا، لإنشاء العملية المختلطة.

٤١ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٧٠٨,١ ملايين دولار. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام ٥٣٦,٤ ٢ مليون دولار.

٤٢ - وعملا بالفقرة ٥ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، سُددت في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨ للحكومات المساهمة بقواتٍ تكاليف القوات للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالنسبة لجميع أفراد الوحدات الذين جرى نشرهم في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

سابعا – العملية السياسية

٤٣ في أعقاب بدء محادثات سلام دارفور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تُبذل جهود متواصلة لتشجيع الأطراف على بدء مفاوضات جوهرية، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة. وقد أُحرز بعض التقدم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لا سيما نحو توحيد الحركات غير الموقعة للاتفاق. غير أن الأمر الذي حال دون تحقيق مزيد من التقدم هو تدهور الوضع الأمني وغياب الثقة بين الأطراف وتجدد القلاقل في المنطقة وانعدام الإرادة السياسية في نهاية المطاف لوقف أعمال القتال والجلوس إلى طاولة المفاوضات بحسن نية.

٤٤ – ومنذ أن بدأت محادثات سرت شكلت حركات دارفور غير الموقعة للاتفاق خمسة تجمعات رئيسية هي: حركة/جيش تحرير السودان – جناح الوحدة، وحركة/جيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد، وحركة/جيش تحرير السودان – جناح عبد الشافي، وحركة العدل والمساواة – جناح خليل إبراهيم، وجبهة المقاومة المتحدة، وهي تحالف مكون من خمس جماعات أُسس في جوبا في كانون الأول/ديسمبر. وفي أواسط كانون الأول/ديسمبر، بعد نهاية الاجتماع الذي عقدته الحركات غير الموقعة للاتفاق تحت رعاية الحركة الشعبية لتحرير السودان، سهلت الوساطة عودة كثير من ممثلي الحركات من جوبا إلى دارفور، من أجل إجراء مزيد من المناقشات في الميدان. وعقدت جبهة المقاومة المتحدة مؤتمرا داخليا في الميدان اتفق فيه على هيكل سياسي وعسكري سيُعلن عنه رسميا عما قريب في جوبا. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضا أعلنت حركة/جيش تحرير السودان – جناح الوحدة هيكل هيئته التنفيذية.

٤٥ – وعلى الرغم من تلك التطورات ومن المناقشات الجارية بين الجماعات، لم يتحقق سوى تقدم محدود نحو المزيد من التوحيد والتنسيق، وذلك لسببين هما وجود مسائل غير محسومة تتعلق بالقيادة، والقتال في غرب دارفور. وقد شجع المبعوثان الخاصان سالم أحمد سالم وإيان إلياسون الحركات على التركيز على هدف توحيد مواقفها وتعيين فريق من المفاوضين.

٤٦ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قام المبعوثان الخاصان بزيارة لدارفور مدتها أسبوع واحد، تشاورا خلالها مع ممثلي الحركات بشأن إمكانية عقد اجتماع مشابه لاجتماع أروشا، والشروع في محادثات جوهرية. وخلال هذه الزيارة أعرب كل من جبهة المقاومة المتحدة وحركة/جيش تحرير السودان – جناح الوحدة عن استعدادهما لحضور مثل هذا

الاجتماع والدخول في محادثات جوهرية. ونظرا لأن حركة/جيش تحرير السودان – جناح الوحدة لم يحضر افتتاح المحادثات في سرت فإن هذا التطور شكل خطوة هامة إلى الأمام.

٤٧ – بيد أن الجماعات الثلاث الأخرى غير مستعدة حتى الآن للمشاركة في مثل هذا الاجتماع أو للشروع في محادثات جوهرية. وعلى الرغم من المناقشات البناءة التي جرت بين المبعوث إلياسون وعبد الواحد في باريس في شباط/فبراير، وفي جنيف في ١٨ آذار/مارس، لا تزال حركة عبد الواحد تؤكد أن حدوث تحسن في الوضع الأمني شرط مسبق للمفاوضات. ويعترف قائد حركة العدل والمساواة خليل إبراهيم بأهمية قيام عملية سياسية غير أن الحركة تُصر على أنها هي وحركة/جيش تحرير السودان هما الطرفان الوحيدان اللذان ينبغي أن يُمثلا في المحادثات. وقد أعربت حركة/جيش تحرير السودان – جناح عبد الشافي عن تحفظات بخصوص شكل المحدثات ومكانها وتوقيتها. وفي ذلك السياق لم تتحقق بعد كتلة حرجة لاجتماع الحركات غير الموقعة للاتفاق تكون مستعدة للشروع في مفاوضات جوهرية أو لحضور اجتماع مماثل لذلك المعقود في أروشا في آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٤٨ – وقد أدى تدهور الوضع في تشاد وأعمال جماعات المعارضة التي يُقال إنها تتلقى الدعم من حكومتي تشاد والسودان إلى زيادة حدة التوتر بين البلدين وتقويض الدعم الإقليمي لعملية السلام. وفي ١٣ آذار/مارس وقعت حكومتا تشاد والسودان اتفاقا في داكار التزمتا فيه بتطبيع علاقاتهما الثنائية. وستُظهر الأحدث في الميدان مدى فعالية اتفاق داكار، وستكون للتصميم الجاد على إعادة السلام والاستقرار على طول الحدود المشتركة بين البلدين خلال الأشهر المقبلة أهمية حيوية بالنسبة لعملية السلام.

٤٩ – وقد أعلنت الحكومة باستمرار استعدادها للدخول في مفاوضات جوهرية في أي وقت كان. وبهذا الخصوص شكَّل حل الأزمة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ خطوة إيجابية. غير أن الشكوك مستمرة بشأن مشاركة حركة/جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي ودورها في العملية السياسية. وهو أمر ستكون له أهميته في التوصل إلى استراتيجية موحدة في دارفور في إطار حكومة الوحدة الوطنية.

٥٠ – وفي هذه الظروف، وعلى الرغم من أن الهدف يظل عقد محادثات جوهرية رسمية في أقرب وقت ممكن، يرى المبعوثان الخاصان أن ثمة حاجة إلى تعديل النهج المحدد في خريطة الطريق لعام ٢٠٠٧. والمشاورات جارية مع الأطراف من أجل تحديد سبل المضي قدما، بما في ذلك عقد اجتماع مقبل بين المبعوثين الخاصين وخليل إبراهيم، حيث منعت المعوقات الأمنية انعقاد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأخيرة. وكذلك يجري بذل الجهود لتعجيل

تعيين كبير وسطاء مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتحاور مع الأطراف على نحو مستمر.

٥١ - وفي ١٧ و ١٨ آذار/مارس عقد المبعوثان الخاصان مشاورات غير رسمية مع الشركاء الدوليين والإقليميين في جنيف. وأتاح الاجتماع الفرصة للأطراف الرئيسية المعنية لتقييم الوضع، والسعي للتوصل إلى فهم مشترك لسبل المضي قُدما، والاستفادة من النفوذ الدولي للتوصل إلى حل للنزاع. واتفق المشاركون في الاجتماع على أن تحسين الوضع الأمني هو الأولوية القصوى، وعلى وجوب بذل جميع الجهود الممكنة لتحقيق هذا الغرض. ويتحاور المبعوثان الخاصان مع الأطراف بشأن تلك المسألة، بالتشاور مع القيادات العليا للعملية المختلطة، ويأملان في إيجاد سبل للجمع بين هذه الأطراف لإجراء مناقشات بشأن الالتزام بوقف أعمال القتال وحماية المدنيين. وسيكون ذلك بمثابة الخطوة الأولى نحو الاعتراف بأن الاتفاق بشأن الترتيبات الأمينة سيكون جزءا من حل سياسي أشمل.

٥٢ - وريثما يتحقق ذلك تتكثف الجهود للاستفادة من آراء منظمات المجتمع المدني، والأشخاص المشردين داخليا، والزعماء التقليديين لخدمة عملية السلام، بالاستعانة بوحدة الشؤون المدنية للبعثة المختلطة وبعملية الحوار والتشاور بين أهالي دارفور. ولا يقتصر الهدف على اختيار ممثلين للمشاركة بصورة غير مباشرة في المحادثات، بل يشمل أيضا التحاور مع هذه الفئات بشأن القضايا الجوهرية، وهي عملية طويلة الأمد يُحتمل أن تتجاوز نطاق المفاوضات. وتنطوي هذه العملية على تحديات، لا سيما الحاجة إلى الحصول على تأييد الأطراف لمشاركة المجتمع المدني في عملية السلام.

ثامنا - تنفيذ اتفاق سلام دارفور

٥٣ - لقد تجاهلت جميع الأطراف في الميدان إلى حد كبير متطلبات تنفيذ اتفاق سلام دارفور، وأعاق تنفيذ الاتفاق عدم حصول آلياته على دعم الأطراف غير الموقعة. وتحدث يوميا انتهاكات لاتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة في إطار اتفاق سلام دارفور. ومع ذلك فإن لجنة وقف إطلاق النار غير قادرة على التحقيق رسميا في هذه الحوادث، حيث لم توافق اللجنة المشتركة على دور لجنة وقف إطلاق النار وهيكلها واختصاصاتها.

٥٤ - ومع أن لجنة وقف إطلاق النار لا تمثل جميع الأطراف، فإنها عقدت في ٢٩ شباط/فبراير أول اجتماع لها منذ نقل السلطة، وترأس الاجتماع نائب قائد قوات العملية المختلطة وحضره أعضاء حكومة السودان، وحركة العدل والمساواة - جناح السلام، وحركة/جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، وحركة/جيش تحرير السودان -

الفصائل غير الموقعة للاتفاق. وخلال هذا الاجتماع طلبت العملية المختلطة أن تعين الأطراف ممثلين لكل من قطاعات دارفور الثلاثة، بالإضافة إلى ممثل واحد معني بالمقر في الفاشر.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير نظمت أمانة عملية الحوار والتشاور بين أهالي دارفور عددا كبيرا من التفاعلات مع الأطراف المعنية في المجتمع المدني لدارفور من أجل الترويج للمبادئ الأساسية لعملية الحوار والتشاور وهي الشمولية والاستقلال والنهج القائم على المشاركة الشعبية. وكذلك التمست عملية الحوار والتشاور آراء شتات أهالي دارفور بشأن قضايا المصالحة والتنمية والإدارة والهوية والديمقراطية والتعويض.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٥٦ - أشعر بخيبة أمل شديدة نتيجة لعدم إحراز تقدم في أي من جوانب الجهود المبذولة للتصدي للحالة في دارفور. فالأطراف تبدو مصممة على مواصلة السعي وراء الحل العسكري؛ وتبدو العملية السياسية متعطلة؛ وعملية نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لا تتقدم إلا ببطء شديد؛ ولا يزال هذا التقدم يواجه الكثير من التحديات؛ ولم يطرأ تحسن على الحالة الإنسانية. وتتمثل العقبة الرئيسية في الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف للبحث عن حل سلمي لأزمة دارفور. ولو استجمع الجانبان الإرادة اللازمة واتفقا على وقف الأعمال القتالية والتعاون مع عملية نشر العملية المختلطة، والعمل عملا مخلصا مع المبعوثين الخاصين من أجل الشروع في مفاوضات جوهرية والالتزام بحماية المدنيين، لكنا شهدنا الآن تقدما كبيرا نحو التوصل إلى حل دائم.

٥٧ - وتنطوي الحالة الأمنية الراهنة على عواقب وخيمة بالنسبة لشعب دارفور. وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير عرقل العنف في غرب دارفور بشدة جهود مجتمع الأنشطة الإنسانية لتزويد السكان المدنيين بالمساعدة الحيوية التي يحتاجونها، وأدى إلى زيادة ضعف آلاف المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نالت الهجمات المستمرة على قوافل الأغذية في جميع أنحاء دارفور من قدرات الوكالات العاملة في الميدان على توفير المساعدة الغذائية للسكان. وتشكل التقارير التي تفيد بحشد القوات على الحدود التشادية - السودانية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مبعث قلق شديد من استمرار العنف وعدم الاستقرار، مما يلحق الضرر بالسكان المدنيين على جانبي الحدود، وفي انتهاك واضح لاتفاق وقف إطلاق النار.

٥٨ - وتواصل العملية المختلطة العمل من أجل التنفيذ التام لولايتها، وقد زادت قدراتها وبروز أهميتها بواسطة العدد المحدود من العاملين والموارد المحدودة المتوافرة لها حاليا. ومن الضرورة بمكان أن يقرّ المجتمع الدولي بدوره الأساسي في دعم العملية المختلطة، لتمكينها من

تنفيذ ولايتها تنفيذا فعالا والإسهام في تحسين معيشة المدنيين في دارفور. وفي هذا الشأن، يجب بذل المزيد للحصول على القدرات اللازمة في مجالي الطيران واللوجستيات من أجل النشر الكامل والفعال. ويجب التوصل إلى حلول خلاقة لأوجه القصور هذه ويلزم إيجادها على وجه الاستعجال. وأدعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى التعهد بتوفير القدرات اللازمة للعملية المختلطة أو الضغط على الجهات الأخرى التي قد تكون قادرة على القيام بذلك.

٥٩ - إن التوتر بين تشاد والسودان خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير يبين بشكل متزايد الأبعاد الإقليمية للنزاع، والتأثير المدمر الذي قد يترتب عليه بالنسبة للمدنيين وحفظة السلام على جانبي الحدود. وفي ذلك السياق، وقع حادث مزعج للغاية في ٣ آذار مارس، عندما عبرت مركبة تابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي خطأ من تشاد إلى غرب دارفور فأطلقت عليها القوات المسلحة السودانية النار. وخلال تبادل إطلاق النار الذي تلا ذلك، لقي جندي فرنسي مصرعه وجُرح آخر. ويبعث هذا الحادث على الانزعاج الشديد بالنسبة للبعثتين على جانبي الحدود التشادية - السودانية، وأحث بقوة جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وفي هذا الصدد، أرحّب باتفاق ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ الذي تم التوصل إليه في داكار بين الرئيس التشادي إدريس ديبي والرئيس عمر البشير، والذي اتفقا فيه على تطبيع العلاقات والعمل على منع وقوع مزيد من العنف. ومع ذلك، فإن الرسالة المؤرخة ٢٧ آذار/مارس الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان (S/2008/212)، والتي تزعم بأن تشاد قد انتهكت بالفعل اتفاق داكار، تشكل دلالة مقلقة على جو انعدام الثقة السائد بين البلدين. وهناك الكثير من الاتفاقات المبرمة بين تشاد والسودان التي لم تُنفذ، وأدعو الدولتين إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتطبيع علاقاتهما وكفالة التنفيذ التام والعاجل لاتفاق داكار.

٦٠ - ويشكل توقيع اتفاق مركز القوات بين العملية المختلطة وحكومة السودان في ٩ شباط/فبراير خطوة إيجابية في العلاقات بين الحكومة والعملية المختلطة. ومع ذلك فإن عدم إعطاء العملية المختلطة حرية الحركة الكاملة، ولا سيما في المناطق المتضررة من العنف المتواصل في غرب دارفور، يدل على الحاجة إلى أن تتعاون جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة وحركة العدل والمساواة، تعاونا تاما مع العملية المختلطة وأن تحترم أحكام اتفاق مركز القوات نصا وروحا.

٦١ - ورغم التزام الحكومة المعلن بالحل السياسي، وإعلانها من طرف واحد وقف الأعمال القتالية واستعدادها لمباحثات السلام، فإن ما قامت به مؤخرا من أعمال عسكرية في غرب دارفور، واستخدامها للقوة على نطاق واسع ضد المدنيين في المنطقة هي أمور تتنافى تنافيا

جذريا مع تهيئة بيئة الثقة اللازمة للشروع في حوار مجد. ويجب أيضا مساءلة حركة العدل والمساواة عن دورها في خلق هذه الظروف.

٦٢ - ولقد طغى استخدام الأطراف للقوة العسكرية على العملية السياسية وخلق بيئة أصبح فيها احتمال المفاوضات أبعد منالا من أي وقت مضى. وبالإضافة إلى معاناة الأهالي المدنيين غير الضرورية الناجمة عن هذا القتال، فإن استمرار العنف يدل دلالة قوية على أن الأطراف غير مستعدة لإنهاء الصراع عن طريق الحوار. ولذا أناشد كافة الأطراف أن تلتزم على وجه الاستعجال بوقف الأعمال القتالية، والمشاركة بشكل مجد في العملية السياسية التي يقودها المبعوثان الخاصان.

٦٣ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لجميع العاملين في دارفور من موظفي الأمم المتحدة والجهات الإنسانية. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المانحة والمساهمة بقوات، لما قدمته من دعم حازم لنشر العملية المختلطة وللجهود الرامية إلى تشجيع الأطراف على العودة إلى سبيل المفاوضات.